

المؤتمر العلمي العاشر
"الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"
١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
بيـــروت – لبنـــان

التوزيع: محدود
الأصل: بالعربية

البحث التاسع:
"إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي"

الدكتور فؤاد حمدي بسيسو
أستاذ العلوم الاقتصادية والمالية
جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية

الرعاة الرسميون:











مقدمة

رافقت عملية انطلاق الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، خلق مناخ سياسي وأكاديمي دولي معارض للهيكلية التي يتسم بها النظام النقدي الدولي الحالي، ومستوى أدائه المتعلق بتحقيقه للأهداف نفسها التي أنشئ من أجلها، كما انتقد هذا النظام في ما يتعلق بالمنهاجية التي يتبعها في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، وعدم نجاحه في الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية الدولية أو حتى التنبؤ الفاعل بها.

لذلك جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم الواقع المتعلق بهيكلية وفعالية أداء النظام النقدي الدولي وإطاره المؤسسي، في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة، وتحليل جوانب الخلل فيها تمهيداً لتحديد ملامح وأسس النظام النقدي الدولي الجديد المستهدف من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي، وتعزيز فرص التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة، في الدول النامية، وضمان فاعلية أداء النظام النقدي الدولي في ما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية سواء على المستويات الوطنية أو الدولية.

علماً بأن مختلف الدروس المتعلقة بالأزمات المالية والاقتصادية السابقة، التي ضربت الاقتصاد الدولي منذ الكساد العالمي العظيم (١٩٢٩/١٩٣٣)، بما فيها دراسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستؤخذ في الاعتبار في تحليلات هذه الدراسة ونتائجها.

هدف البحث

– تحديد أسس النظام المالي الدولي الجديد في ضوء تقييم أداء النظام المالي الدولي الحالي، وذلك في ما يتعلق بتحقيق أهدافه الأساسية التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي وتعزيز فرص التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة، وذلك في ما يتعلق بالدول النامية.

– تقييم أداء النظام النقدي الدولي في ما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية، سواء على المستويات الوطنية أو الدولية، مع االتركيزعلى الدروس المستنبطة من الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة التي انطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

منهجية البحث

اعتماد أسلوب التحليل العلمي بالأسلوب الوصفي التحليلي وأدواته الوصول إلى النتائج والتوصيات.

استكشاف مدى صحة فرضية ملاءمة هيكليات وأداء النظام النقدي والمالي الدولي للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية الدولية من ناحية، وقدرة هذا النظام الدولي الحالي وفعالية أدائه المتعلق بالوفاء بأهدافه المرتبطة بالدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية.

الاعتماد على المراجع والمصادر الرسمية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية والتقييمات الصادرة عنها وعن مختلف المصادر الرسمية والعلمية الأخرى، سواء بالاطلاع المباشر على منشوراتها أو من خلال مواقعها على الإنترنت، وكذلك المراجع العلمية الأكاديمية، بالإضافة إلى دروس التجارب المتعلقة بتعامل هذه المؤسسات مع مشاكل وأزمات الدول والعالم الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تجربة الباحث الحالي في التعامل مع هذه المؤسسات من خلال مهامة الرسمية في العمل الاقتصادي والنقدي. كما أسهمت متابعة الباحث الحالي في إنتاج كتاب مرجعي حول إدارة الأزمات المالية والاقتصادية في إغناء البحث الحالي وتحقيقه لأهدافه.

أولاً: منطلقات الدعوة إلى إعادة بناء النظام المالي الدولي

١- استمر نظام سعر الصرف الثابت المستند إلى قاعدة الذهب خلال ربع القرن الماضي منذ بريتون وودز في الولايات المتحدة؛ عندما اجتمع الحلفاء مع الولايات المتحدة على مشارف انتهاء الحرب العالمية الثانية لصياغة أسس النظام المالي الدولي. وتم إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كُلف **الأول** بمهمة أساسية تتعلق بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدولي، بينما أسندت إلى المؤسسة الدولية **الثانية** مهمة تمويل التنمية وإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية. ثم توقف نظام سعر الصرف الثابت المذكور أعلاه بقرار من الولايات المتحدة الأمريكية (بقرار الرئيس الأمريكي نيكسون في سنة ١٩٧١).

٢- تشير التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي إلى فشل النظام المالي والاقتصادي الدولي في تحقيق أهدافه التي نصت عليها مواثيق إنشاء مؤسساته المختلفة وأهداف الألفية والاستراتيجية الإنمائية الدولية، خاصة ما يتعلق بإقامة نظام مستقر لأنظمة الصرف الأجنبي ودعم التنمية ومكافحة الفقر والبطالة في الدول الفقيرة والدول النامية، وتتابعت الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت اقتصادات العالم منذ إقامة الإطار المؤسسي للنظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية (اتفاقيات بريتون وودز وإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في ما بعد). وفشلت السياسات والبرامج التي قامت بتقديمها للدول هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تواضع النتائج المترتبة على الجهود الدولية المتعلقة

بمواجهة أزمة التنمية المستمرة المتمثلة بأخطار الممارسات المتعلقة بالبيئة وتهديدها لمستقبل الحياة البشرية على كوكب الأرض. وتعرض النظام المالي والنقدي الدولي إلى أزمة ثقة متصاعدة، تفجرت بفعل الأزمة المالية الدولية الراهنة.

٣- نتيجة لذلك كله، انطلقت العديد من الدعوات المطالبة بإعادة بناء مجمل النظام الاقتصادي والمالي الدولي بأطرة المؤسسية والقانونية والفنية، وذلك منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ثم تكثفت هذه الدعوات في ضوء النتائج الكارثية التي أصابت اقتصاديات دول العالم نتيجة الأزمة المالية الدولية الراهنة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[١].

٤- انطلقت هذه الدعوات من قبل العديد من قيادات العالم السياسية والاقتصادية والمفكرين ومراكز البحوث وحتى من أجهزة ووحدات التقييم لأداء المؤسسات المالية الدولية ذاتها، حيث اعترفت بالعديد من الإخفاقات التي واكبت معالجتها للأزمات المالية والاقتصادية السابقة والحالية[٢]. ونشير في ما يلي إلى تقييم أداء مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي، ثم الدوافع والمبررات التي ولدت الحاجة إلى إصلاح النظام النقدي الدولي وإعادة بنائه تمهيداً لبلورة أسس النظام الدولي الجديد المستهدف الانتقال بالنظام الاقتصادي والمالي الدولي إلى إطار مؤسسي فعال وعادل، يحقق أهداف التعاون الدولي في التطبيق العملي مع الإشارة إلى المرتكزات والشروط المحققة لذلك.

ثانياً: تقييم أداء مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي[٣]

١- تقييم عام

أ- انطلقت في أعقاب الأزمة المالية العالمية عدة انتقادات للمنظمات المالية الدولية وللعولمة المالية، تمثلت في ضعف أدائها المهني. حيث أشير إلى أنه على الرغم من توقعات المؤسسات المالية الدولية حول التضخم وارتفاع أسعار النفط والغذاء وانخفاض قيمة الدولار. لكن حدثت بعد ذلك الأزمة وتغير المسار، مما يشير إلى الخلل في أداء المؤسسات المالية الدولية حول التوقعات الاقتصادية، كما إن الدول التي اندمجت أكثر في الاقتصاد العالمي هي التي عانت أكثر بسبب الأزمة المالية الدولية. كما اتسم الدور المنوط بصندوق النقد

[1] صندوق النقد الدولي، **نشرة الصندوق الإلكترونية**، ٦مارس،٢٠٠٩.

[2] فؤاد حمدي بسيسو، **الأزمة المالية الدولية والفرصة المتاحة للاقتصادات العربية**، ورقة عمل قدمت إلى ندوة "الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي"، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨/١١/٨، عمان-الأردن.

[3] www.globalexchange.org/index.html.

الدولي حول نظام الإنذار المبكر للأزمات بالضعف، نتيجة فشله في أداء دور فعّال في نشر وتعميم وتوفير المساعدة الفنية المثمرة للدول حول هذا النظام وحتى في توقع الأزمة العالمية[٤].

كما انتقدت المعايير الرقابية التي إعتمدتها بازل ٢ في ضوء الأزمة المالية وانطلقت مطالبات عديدة إلى الشروع في ترتيبات جديدة لبازل ٣، والإعداد لاتفاقات دولية جديدة لإقامة بريتون وودز ٢. خاصة وأن نظام بريتون وودز ١ تعطل منذ التخلي الأمريكي في عهد نيكسون عن نظام الذهب في سنة ١٩٧١ وفق ما سبقت الإشارة إليه، وطرحت تقييمات مختلفة لدور النظام الرأسمالي في الأزمة المالية، خاصة وأن التاريخ المصرفي المعاصر أوضح تعرض مختلف الدول لأزمات متتابعة في العالم المتبني له. وبين من يعتقد بأن المشكلة تكمن في سوء إدارة النظام الرأسمالي وفساد التطبيقات المحيطة به وعدم الاحتكام إلى النظريات التي تطالب بالتدخل في وقت الأزمات مثل نظرية كينز؛ ومن يعتقد بأن بنيان النظام الرأسمالي قد تصدع ولا بد من إقامة بنيان جديد وفق أسس جديده تختلف عن أسس بريتون وودز، ويراعي تمثيلاً أكثر عدالة للدول النامية والفقيره، ويتصدى وفق خطط وبرامج عمل أكثر جدية لمواجهة مشاكل الفقر والمجاعة والبطالة وعدم الالتزام بقوالب السياسات المالية والنقدية الوثنية التي تتبعها المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية الحالية. بالإضافة إلى إلغاء الاحتكار المؤذي لمصالح مختلف الدول من قبل الدولار الأمريكي، باعتباره عملة الاحتياطي الدولية، وذلك على الرغم من أفول نجم الدولار بفعل عوامل عديدة وبروز قوى اقتصادية عالمية جديدة كالصين والهند والبرازيل[٥].

ب- تعرض النظام المالي والنقدي الدولي إلى أزمة ثقة متصاعدة، تفجرت بفعل الأزمة المالية الدولية الراهنة، ساهمت في هذه الحالة من أزمة الثقة العوامل التالية:

(١) خروج الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب التي أُقِرت في مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في سنة ١٩٤٤، وبدأ نظام بريتون وودز الذي أنشأ كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في النفاذ في سنة ١٩٤٦، واعتمد نظام الذهب بهدف تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي، وتحددت بموجبه قيمة الأونصة من الذهب بخمسة وثلاثين دولار، على أن يتم تحديد قيمة عملات الدول المختلفة بالدولار ومن ثم بالذهب استناداً إلى قيمة الذهب إلى الدولار، ونتيجة لإفراط الولايات المتحدة في إصدار الدولار وبكميات فاقت قدرتها على الوفاء بمقابله من الذهب، كما فاقت احتياجات تمويل الأنشطة الدولية بالدولار. فقد أعلن الرئيس نيكسون إلغاء العمل بما يدعى "الدولار الذهبي" في ١٩٧١/٨/١٥، أي عدم قدرة أي دولة على إبدال ما تملكه من

---

4 المصدر نفسه.

5 د. فؤاد حمدي بسيسو، **أفول نجم الدولار**، الدستور الأردنية،٢٠٠٢/٧/٨، والدستور الأردنية ٢٠٠٩/١/١٠.

دولارات أمريكية بما يعادلها من ذهب في البنوك الأمريكية. وكانت هذه في رأي البعض "أكبر عملية خرق نقدي في التاريخ"[٦].

وبالتالي، لم يعد الدولار مرتبطاً بالذهب، وبدأ عصر جديد أطلق عليه اسم "ما بعد بريتون وودز"، واضطربت أنظمة الصرف الأجنبي، التي تحولت في اتجاه التعويم وسعر الصرف الحر.

(٢) ما شهده العالم من تطورات هو تحول تاريخي في مسار التطور العالمي، وليس مجرد أزمة اقتصادية يمكن التغلب عليها بإجراءات محدودة، بل ستحتاج المعالجة إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي الأمريكي بالدرجة الأساس يفرد للدولة دوراً رئيسياً في قيادة حركة النشاط الاقتصادي.

ستستمر الأزمة لفترة غير قصيرة تجري خلالها هذه التحولات لأن حجمها يفوق بكثير قدرات الاقتصاد العالمي، فالمشتقات وحدها التي اتضح الآن أنها أسواق وهمية يصل حجمها وفق بعض التقديرات إلى ٥٠٠ تريليون دولار، مع الفساد وسوء الإدارة في المؤسسات المالية الدولية. تجدر الإشارة إلى أن موجات الانتقادات المتعلقة بها من داخل وخارج هذه المؤسسات سبق أن انطلقت منذ نهاية القرن الماضي، وقد تم إقصاء مدير البنك الدولي "بول وولوفتز" مصمم ومخطط احتلال العراق الذي خرج بفضيحة أخلاقية من هذا البنك، وهو الذي نتيجة أعماله السيئة، بدأت بعض الدول تعلن رفضها لخططه، فأعلنت دول أمريكا الجنوبية تشكيل بنك "ماركا سور" بين سبع دول انسحب قسم منها من البنك الدولي.

(٣) فشل مؤسسات النظام الدولي في تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي الدولي ودعم التنمية في الدول النامية، بل أرجع أمير دولة قطر أسباب الأزمة المالية الدولية الراهنة إلى عدم دعم الدول النامية، وفي رأيه المعلن في المؤتمر الدولي الذي عقد في العاصمة القطرية، أن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية هو تجاهل الدول المتطورة لمتطلبات الدول النامية، وخاصة عدم التزامها بمقررات مؤتمر مونتيري في المكسيك عام ٢٠٠٢ بتقديم مساعدات للدول النامية، المتفق عليها سابقاً في قمة الألفية، ولم تكن هذه الدول قد التزمت بها.

(٤) انطلاق أزمة ثقة عالمية شاركت في إعلانها الدول الأوروبية حول قدرة الولايات المتحدة التي تقود مؤسسات بريتون وودز على الاستمرار في قيادة النظام الاقتصادي والمالي والنقدي العالمي، خاصة لانطلاق الإعصار المالي العالمي من الولايات المتحده، الذي استشرى بانعكاساته السلبية وسمومه في مختلف دول العالم وجميع قاراته؛ كما إن الرئيس الفرنسي ساركوزي أكد في أكثر من مناسبة كبر حجم الأزمة، وأنه

---

[6] حيان أحمد سليمان، صحيفة الثورة، **اقتصاديات، النظام النقدي العالمي بين الماضي والمستقبل**، الأربعاء ٢٠٠٨/١٢/٣.

من العبث قيادة العالم في الوقت الحالي بأدوات القرن الماضي (أي بتعبير آخر أن إدارة النظام المالي العالمي لا يمكن أن تستمر من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير).

(٥) فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ الفعال بالأزمة المالية الراهنة أو التوصية باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها وفق مؤشرات الإنذار المبكر التي قام مؤخراً بالعمل على ابتكارها وتدريب الدول على العمل بها. وأشارت وحدات التقييم المركزية (Central Evaluation Unit) لدى البنك الدولي والصندوق نفسها إلى إخفاقات في معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي ضربت مختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية المختلفة. يضاف إلى ذلك اختلاف هذه المؤسسات في ما بينها في العلاجات المقترحه للأزمات.

(٦) ساهمت العوامل التالية في خلق الدوافع الأساسية لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي:

(أ) عولمة قوى السوق تخلق حالة من عدم المساواة في ترتيبات عولمة الاقتصاد والعلاقات المالية الدولية. تمّت خلال الثلاثين سنة الأخيرة إزالة العديد من الحواجز على حركة التجارة والتدفقات المالية والاستثمارية الساعية إلى الفائدة الأفضل، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء الذين يمثلون القلة، والدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ساهمت المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات العابرة للقارات في ذلك، وهناك من يعتقد أنها ساهمت مساهمة رئيسية في تحقيق هذه النتائج السلبية. وكان الوضع الاقتصادي الدولي قبل ١٥٠ سنة أفضل والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية أقل، ولكن العبودية ومرحلة الاستعمار وتكامل الاقتصاد الدولي ساهم في تحويل الثروة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وحالياً يستحوذ ٢٠ بالمئة من سكان العالم على ما نسبته ٨٣ بالمئة من دخل العالم، بينما يحصل الفقراء البالغة نسبتهم ٦٠ بالمئة من سكان العالم على ما نسبته ٦،٥ بالمئة فقط من الدخل. ويستهلك الـ ٢٠ بالمئة من الأغنياء في الدول الغربية المتقدمة ما نسبته ٧٠ بالمئة من الطاقة و٧٥ بالمئة من المعادن و٨٥ بالمئة من أخشاب العالم و٦٠ بالمئة من غذاء العالم. مع ملاحظة أن هذه المجموعة البالغة نسبتها ٢٠ بالمئة من سكان العالم تتحمل ما نسبته ٧٥ بالمئة من التلوث العالمي.

(ب) النمو الاقتصادي لن يحل مشاكل الدول النامية، فشلت مقولة إن هذه الدول يمكن أن تحل مشاكلها من خلال زيادة النمو الاقتصادي العالمي، حيث أدى نمو التجارة العالمية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٩ إلى اتساع هامش عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، وانتقلت من نسبة ١:٣٠ لتصبح ١:٥٩. لذلك فإن

البعض يعتقد أن النمو غير المنضبط (Unrestrained Growth) يمثـل الخليـة السرطانية فـي الجسد الاقتصادي للدول النامية.

(ج) لا يتمثل الهدف الأساسي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشجيع التنمية – وفـق بعـض المفكرين – وإنما في استقطاب ودمج النخب الحاكمة في العالم الثالث في النظام العالمي للمكافأة والعقاب. وتم استبدال السيطرة الاستعمارية وفق الأسلوب التقليدي الذي بات ممجوجاً ومرفوضاً بلجوء النخب الغربية إلـى السيطرة على النخب الحاكمة في العالم الثالث وإلزامها بالسياسات التي تضعها مؤسسات النظام الـدولي فـي واشنطن.

ولا تعكس هذه المنهاجية في العلاقة صراع بين المجموعتين، وإنما حالة تفاهم بين قيادات المجموعتين للسماح للدول الغنية بمتابعة استغلال الموارد المتاحة للمجموعة الثانية، وتحقيق الأربـاح الماليـة وإشـراك القيادات بنصيب منها لتمكينها من تسخير الجيوش وقوات الشرطة لحمايتها. يستشهد على سبيل المثال بحالـة المكسيك التي تحتل المرتبة الرابعة في عدد أصحاب المليارات بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيـا، بينمـا يعاني ٨٥ مليون من السكان صعوبات الحياة بشكل أسوأ مما كان عليه الوضع قبل ٢٠ عاماً.

(د) تتوفر الأدلة النسبية من العديد من دول العالم على أن سياسات صندوق النقد والبنك الدولي كانـت كارثية (Disastrous)، ولدى النظر في تطورات الدول الفقيرة (كالصومال وراوندا وموزامبيـق) والـدول النامية الأفضل (غانا، البرازيل، المكسيك) فإن سياسات البنك الدولي والصندوق انعكست على سوء أوضـاع أغلبية سكان هذه الدول. وفي هذه الدول، فإن برامج التصحيح الهيكلي التي اقترحت عليها قد تكون ساهمت في تسديد ديونها وبروز أصحاب الملايين، ولكن أغلبية السكان تركت في فقر وأجور أقل وتخفـيض الخـدمات الاجتماعية التي تقدم لها وأقل مشاركة ديمقراطية في أنشطة الحكم.

(هـ) ساهمت برامج المؤسسات الدولية النمطية تجاه الإصلاح الهيكلي في الدول النامية في إنتاج آثار كارثية على البيئة من خلال تشجيع جهود الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية في إنتاج المعادن واستخراجها وإنتاج القهوة والشاي والدخان والقطن من أجل تسديد ديونها من خلال تشجيع صادراتها.

(و) بينما حققت بعض الدول النامية بعض النجاحات مثل كوريا الجنوبية وتايوان من خـلال التـدخل الحكومي في دعم وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية، وليس عن طريق حرية السوق؛ استمرت المؤسسات الدولية

في تشجيع اللجوء إلى حرية الأسواق، مع العلم بأن الدول المتقدمة اقتصادياً لم تلجأ إلى حرية السوق في تحقيقها لتقدمها الاقتصادي[7].

(ز) لم تتمكن عولمة أنشطة مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان واتحادات المرأة والبيئة ومنظمات المزارعين من منحها الثقل الملائم للتأثير في الاتجاهات الأجنبية فهي أضعف من المؤسسات الدولية وتأثيرها وهي بلا إمكانات للتأثير.

لذلك كله، فإن المطلوب هو أن تعمل هذه المؤسسات الدولية بشفافية ونزاهة على دعم الدول النامية ومحاربة الفقر ونشر شبكات الأمن الاجتماعي وتحسين فرص التنمية الإنسانية لديها.

٢- تقييم أداء صندوق النقد الدولي

أ- تجاوز مؤخراً دور الصندوق التمويلي الاهتمام بالنظام النقدي الدولي.

ارتكز نظام الصندوق المعاصر على ربط سعر العملة الوطنية بعملة دولة أخرى ذات اقتصاد له ثقله الدولي كالولايات المتحدة وأوروبا التي تتمتع بمستوى منخفض للتضخم. وارتبط ذلك بمساهمة نظام تثبيت قيمة العملة الوطنية بعملة دولة أخرى في السيطرة على التضخم ومحاولة عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المرتبطة بعملتها. وفي الدول التي تعاني أوضاعاً سياسية ومؤسسات نقدية ضعيفة مما يعرضها لاستمرارية الضغوط التضخمية، فإن استهداف نظام سعر الصرف الأجنبي في سياستها النقدية يعتبر ملائماً لمواجهة الضغوط التضخمية النفسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

انتقد نظام التثبيت بلجوء الدول إلى التحرر في ممارسة سياساتها النقدية عن الدول المرتبطة بعملتها نتيجة مواجهة صدمات محلية، كما إن من مساوئ هذا النظام أنه يحيل الصدمات التي تتعرض لها دولة العملة المرتبط بها (Anchor Country) إلى الدول المرتبطة بعملتها نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في الدولة المرتبط بعملتها تستتبع لجوء تلك الدول إلى تغيير أسعار الفائدة لديها.

[7] أثناء **مقابلة رئيس بنك الاحتياطي** في نيويورك خلال عام ١٩٩٦. خلال فترة عمل الباحث الحالي كمحافظ لسلطة النقد الفلسطينية (بنك فلسطين المركزي) قال له "لا تستمعوا إلى نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول عدم إقامة بنوك للتنمية وبنوك متخصصة مدعومة من الدولة وترك النشاط المالي والمصرفي لحرية السوق، فقد لجأنا في مرحلة سابقة في الولايات المتحدة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات المالية".

ب- الأداء السلبي لصندوق النقد الدولي

تعتقد بعض المصادر التي قامت بتقييم حصاد أنشطة صندوق النقد الدولي في الدول النامية، خاصة ما يتعلق بالبرامج والسياسات التي فرضها الصندوق على هذه الدول بكونه حصاداً سلبياً وانعكس في الإضـــرار بهذه الدول، استناداً إلى العوامل التالية:

(١) انعكاسات البرامج التي يقترحها على الدول، إذ إنها مؤذية اجتماعياً وسياسياً؛ فقد ساهمت البرامج الذي قدمها الصندوق للأرجنتين أثناء أزمتها الأخيرة في تخفيض رواتب الأطباء المدرسين وتخفيض خـــدمات الرعاية الاجتماعية، كما قام الصندوق بربط النخب في دول الجنوب بالنخب العالمية لا بشعوبهم، ومـــن ثـــم أضعف العملية الديمقراطية.

(٢) صندوق النقد يخدم الدول الغنية نتيجة سيطرة الولايات المتحدة (حـــصتها ١٨ بالمئـــة) وألمانيـــا واليابان وفرنسا وبريطانيا (مجتمعة مع الولايات المتحدة لها ٣٨ بالمئة) من القوة التصويتية مما يـــؤدي إلـــى خدمة رجال البنوك والمستثمرين ومؤسسات الدول الصناعية ووفق مصالحها التي تعلو مصالحَ الدول الفقيرة.

(٣) يتبنى الصندوق ويفرض على الدول نموذجاً إنمائياً معيباً، وتتحصر علاقات الصندوق في صياغة برامجه بالبنوك المركزية ووزارات المالية ولا يشرك في ذلك وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها في الأزمات.

(٤) ارتكزت برامج الصندوق على توفير الدعم لمؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلـــي، وفي الوقت الذي دعمت فيه الولايات المتحدة منتجي الأرزّ بشكل كبير وتقوم بتأمين ٥٠ بالمئة من احتياجـــات هاييتي، فقد منعت الحكومة من تقديم أي دعم لمنتجي الأرزّ في هاييتي وفرضت على هاييتي فـــتح أســـواقها للأرزّ الأمريكي.

(٥) أسهمت سياسات الصندوق في الإضرار بالمرأة نتيجة رفع تكاليف التعليم الذي أدى إلى انسحاب البنات من المدارس، وكذلك ارتفاع أسعار الخدمات الصحية.

(٦) سياسات الصندوق مدمرة للبيئة، وتشجع هذه السياسات والبرامج على تكثيف صـــادرات الـــدول النامية من أجل تسديد الديون المترتبة عليها، مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، كما حـــدث في ساحل العاج حيث أدى الاضطرار إلى تكثيف صادرات الكاكاو إلى فقدان ثلثي غابات هذا البلد.

(٧) أسهمت سياسات الصندوق في دعم كبار البنوك المتعثرة، وتحملت المسؤولية عن أزمة المكـــسيك وعملتها البيزو عندما فرضت دعم الديون المتعثرة لدى هذه البنوك، التي يتحملها دافع الضرائب، وبالرغم من منافع رفع سعر الفائدة أثناء الأزمات المالية وفق بعض السياسات التي تبناها صندوق النقد الدولي في مرحلـــة سابقة بهدف محاربة المضاربين ضد النقد وفي مواجهة التضخم، إلا أنه لا يوجد دليل على أن رفع الفائدة يلغي الكارثة، بل ربما يؤجل حصولها لفترة. والمبالغة في رفع الفوائد يؤدي إلى ركود قوي يرفع معـــدل البطالـــة ويسيء إلى الأمن الاجتماعي.

(٨) ساهم الصندوق في تعميق الأزمة المالية الآسيوية بدلاً من التخفيف منها، وهـــي الأزمـــة التـــي انتشرت في كل من المكسيك عام ١٩٩٥، وكوريا الجنوبية وإندونسيا وتايلند والبرازيل وروســـيا فـــي عـــام ١٩٩٧، خاصة وأن الصندوق أدى دور الملجأ الأخير للإقـــراض (Lender of Last Resort)، وأدت هـــذه السياسات إلى تراجع في الأوضاع المالية والاقتصادية في المدى الطويل. وفي كوريا الجنوبية، أدت توصـــية الصندوق برفع أسعار الفائدة إلى المزيد من الإفلاسات والبطالة، بعد أن تم دعم البيزو في عام ١٩٩٥. وازداد عدد الفقراء في المكسيك بنسبة ٥٠ بالمئة وتراجعت الأجور بنسبة ٢٠ بالمئة بعد تطبيق برنامج الصندوق[٨].

٣- تقييم أداء البنك الدولي وفاعلية المساعدات المقدمة[٩]

بينما نجح البنك الدولي في الدعم المالي وفي إصلاحات القطاع العام، إلا أن نجاحه كان محدوداً فـــي التركيز على الفقر، ورغم تركيزه إلى حد ما على بعض الدول كالبرازيل وتايلند، إلا أن اهتمامه بهذه القضية لم يكن بشكل عام كافياً.

واجهت جهود البنك الدولي لمواجهة الأزمات عدة مشاكل في ما يتعلق بدوره المؤسسي شملت ضعف التعاون مع صندوق النقد الدولي ومع البنوك الإقليمية وفي ما بين وحدات البنك نفسه.

تعثرت جهود البنك الدولي في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتُبعت خلال بعض الأزمـــات المالية، بل وأدت إلى نتائج عكسية (مثل إغلاق معظم الشركات المالية في تايلند) وحتى عندما نجحت بعـــض

---

[8] http://www.globalexchange.org/index.htlm.

Lessons From World Bank Research on Financial Crises. ،Policy Research Working Paper 4779 ،[9] World Bank WPS4779.،Development Research Group The World Bank Development Research Group. Novemebr 2008

الإجراءات الإصلاحية لدى بعض الدول، فقد اتسم دور البنك الدولي بالمحدودية، نتيجة عدم التدخل العام، وحتى بالنسبة إلى القطاعات التي قدم لها الدعم (في ما بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية).

وعندما قام البنك الدولي بالتطبيق الكامل لنماذج الحلول المعتمدة لديه دون مراعاة الظروف الخاصة والإحاطة العميقة، فقد فشل في تحقيق النجاح وأحدث نتائج سلبية (باعتراف مجموعة التقييم المستقلة، ويمكن الإشارة إلى موضوع الأزمة في تايلند حيث فشل في استشاراته المتعلقة بالقطاع المالي وإعادة هيكلة المؤسسات لديها. لذلك لا بد من تكييف الحلول النموذجية الموضوعة لدى البنك الدولي لتلائم ظروف الدول المختلفة، وهذا شرط أساس للنجاح[10].

ثالثاً: نحو إصلاح النظام المالي الدولي

١- الدولار والاحتياطي النقدي العالمي[11]

- قال "وانغ كيشان"، نائب رئيس الوزراء الصيني، إنه يتعين على مجموعة العشرين، وهي خليط من بلدان غنية وصاعدة وأخرى أقل نمواً، أن تحدد هدفاً واضحاً وجدولاً زمنياً وخارطة طريق لإصلاح النظام المالي العالمي.

- ودعا كيشان إلى إعادة النظر في الأسلوب الذي تدار به المؤسسات النقدية العالمية، وقال إنه ينبغي منح الدول النامية تمثيلاً أوسع وقوة تصويتية أكبر في تلك المؤسسات في إشارة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تهيمن على إدارتيهما الدول الغنية.

- ومقابل مساهمة الصين في تعزيز موارد صندوق النقد الدولي لتمكينه من مساعدة الدول الأكثر تضرراً من الأزمة المالية والاقتصادية، فإنها تطالب بأن يكون لها وللدول الأقل نمواً وزن أكبر على صعيد اتخاذ القرار في المؤسسات المالية العالمية.

- تتطلع الصين باعتبارها القوة الاقتصادية الثالثة في العالم واستمرارية تعاظم دورها في النطاق الدولي، إلى تعزيز انتشار الاستخدام الدولي لعملتها اليوان. مسؤولون روس كانوا قد أعلنوا عن اقتراح لإيجاد بديل للدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية في العالم في وقت سابق. فيما أعلنت الصين على لسان محافظ بنكها المركزي تأييدها للاقتراح الروسي.

- دعا وزراء مالية روسيا والصين والبرازيل والهند في بيان صدر في ختام اجتماعهم أخيراً، إلى بحث مسألة إدخال تغييرات على النظام المالي الدولي ودور عملات الاحتياطي. بينما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما رفضه التام لفكرة إيجاد عملة عالمية تحل محل الدولار كعملة للاحتياطي الدولي.

---

[10] المصدر نفسه

[11] http://rtarabic.com/news_all_biz/31025

– لوحظ عدم إلحاح الصين في سرعة استبدال الدولار بعملة جديدة للاحتياطي العالمي نتيجة استحواذ الدولار على ما نسبته ٧٠ بالمئة من احتياطيات النقد الأجنبي الصينية، البالغة ٢ تريليـون دولار، معظمهـا موظفة في سندات أمريكية.

– طرحت عدة أفكار حيال عملة الاحتياطي المالي الدولي بما في ذلك فكرة العملة العالمية الموحـدة التي ليست وليدة اليوم، فلقد تم طرحها من قبل الاقتصادي كينز في عام ١٩٤٤ خلال اتفاقية بريتـون وودز، وفي هذا توجه صائب لأجل تقليص الهيمنة الأمريكية أو الدولرة. كما من الضروري إعطاء حق أكبر للـدول النامية في داخل صندوق النقد الدولي، وضرورة إيجاد نظام مالي ونقدي عالمي أكثر عدالة[١٢].

– اجتمع وزراء العمل في مجموعة الـ ١٤، في روما التي تضم أغنى سبعة بلدان (الولايات المتحدة واليابان وكندا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وسبعة أخرى يملك بعضها اقتصادات قوية كالصين وروسيا والهند والبرازيل والمكسيك إضافة إلى مصر وجنوب أفريقيا. وناقش الوزراء في الاجتماع البعـد الإنـساني للأزمة العالمية الراهنة وسط تحذيرات متواترة من أن يتسبب الارتفاع الحاد لمعدلات البطالـة والفقـر فـي اضطرابات إجتماعية خطيرة.

– وقال "ماوريتسيو ساكوني" وزير العمل الإيطالي إن إجتماع روما الذي وصفه بالقمـة الاجتماعيـة سيحث مجموعة العشرين على أن تقدم البعد الإنساني على ما سواه من الأبعاد الاقتصادية الأخرى.

– أوصت لجنة شكلتها الأمم المتحدة من كبار الخبراء الاقتصاديين، بوضع نظام جديد للاحتياطيـات النقدية الدولية، بدلاً من الدولار الأمريكي المترنح. وانتقدت اللجنة بشدة استخدام الدولار كعملة احتياط دولية، ووصفته بأنه نظام غير مستقر ويصب في مصلحة الولايات المتحدة.

– وأشارت اللجنة إلى أن الدول النامية تقرض واشنطن تريليونات الدولارات بدون فائدة عندما تكدس احتياطياتها من العملات الصعبة في صورة دولارات.

– وتعكف اللجنة حالياً على وضع إطار نظري لتصوراتها للنظام الاحتياطي العالمي الجديد والمتوقـع متابعة بحثه في قمم لجنة مجموعة العشرين.

– كما أكدت اللجنة الحاجة الملحة إلى وضع أسس إصلاح اقتصادي عالمي طويل المدى بما يـضمن اقتصاداً عالمياً مستقراً ويجنبه أزمات المستقبل.

– وأعرب محافظ البنك المركزي الصيني عن رغبته في تغيير الدولار كعملة للاحتياطي الدولي بنظام جديد يديره صندوق النقد الدولي. وأوضح أن الهدف هو ضمان الاستقرار للنظام الاقتـصادي العـالمي عـن طريق إيجاد نظام لا يتأثر بسهولة بسياسات الدول بصورة فردية.

---

[12] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/99F990BE-841D-49D0-AEE2-E3C5394193DE.htm

– حذر بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة من عالم غير مستقر إذا لم تتم حماية الضعفاء (الدول النامية). وشدد على رفض الحمائية داعياً إلى إحياء مفاوضات الدوحة لتحرير التجارة بما يعزز قدرات الدول النامية، وكرر مطالبه في أكثر من مناسبة.

– يقول محللون إن بكين ليست متعجلة في تقويض سيادة الدولار في ضوء امتلاكها لأصول هائلة مقيمة بالعملة الأمريكية.

– وقال مستشار الدولة الصيني داي بنجو: "ينبغي أن نؤسس نظاماً أفضل لإصدار وتنظيم عملات الاحتياطي كي نحافظ على استقرار نسبي لأسعار صرف عملات الاحتياط الرئيسية وكي ننهض بنظام عملات احتياط عالمي رشيد ومتنوع، كما إن البلاد تعمل ببطء على التوصل إلى اتفاقات من أجل تسهيل استخدام اليوان في التسويات التجارية الدولية ".

– بالنسبة إلى الموقف الفرنسي من إيجاد نظام اقتصادي نقدي جديد، أعلن "نيكولا ساركوزي"، الرئيس الفرنسي، أن النظام الاقتصادي العالمي قد تغير، مما يستوجب تعديل النظام النقدي بعد عقود ظل الدولار خلالها المرجع الوحيد على النظام النقدي العالمي.

– وقال ساركوزي – الذي أعلن من قبل استياءه بشأن قوة اليورو، الأمر الذي يفرض صعوبات إضافية على المصدرين الفرنسيين – إنه يجب أن نسأل أنفسنا ألا يجب أن يتوافق النظام السياسي العالمي المتعدد الأقطاب مع نظام اقتصادي نقدي متعدد.

– هناك من يعتقد أن حرص الصين على التحول بعيداً عن هيمنة الدولار ربما يكون على مدى عشر سنوات لكن ليس الآن.

– المشكلة الحالية بالنسبة إلى الصين هي انخفاض الدولار الذي يؤثر تأثيراً بالغاً في قيمة احتياطياتها وهناك حاجة إلى إحداث استقرار في أسعار صرف عملات الاحتياطي الرئيسية.

– ويرى آدم كول محلل أسواق الصرف الأجنبي لدى "رويال بنك أوف كندا"، في مذكرة بحثية، أن تنويع عملات الاحتياطي ظاهرة تمتد إلى عقود وقد تستغرق عقوداً أخرى قبل ظهور أي بديل موثوق به.

– أثبتت الأزمة المالية العالمية التي تجتاح العالم، أن الخروج منها يتطلب عملاً جماعياً من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، واحتضنت الأمم المتحدة على مدى ثلاثة أيام اجتماعات وزراء مالية أكثر من ١٢٠ دولة في العالم، وممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك في إطار المؤتمرالدولي الخاص ببحث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها في التنمية والعمل على اتخاذ إجراءات طارئة وطويلة الأمد لتخفيف عواقب الأزمة، وخصوصاً تأثيرها في شرائح السكان الأكثر فقراً.

٢- دعوات الإصلاح للنظام النقدي الدولي

- قال وزير المالية الروسي أليكسي كودرين يوم ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، إنه من السابق لأوانه التحدث عن تغيرات ثابتة على طريق الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، رغم وجود بوادر طفيفة لتحسن الوضع. وأكد أن هجرة رؤوس الأموال من البلدان النامية يثير قلقاً كبيراً أيضاً. وتناول كودرين كذلك مسألة تركيبة احتياطيات الدول للعملات اللأجنبية، وقال إن السنوات العشر القادمة لن تشهد تغيرات ملموسة في هذا المجال. فالأمر سيتوقف على جهود البلدان الرامية إلى تشكيل اتحادات للعملات وانفتاح اقتصاداتها على غرار الصين مثلاً. وإذا ما استمرت الصين في هذه العملية، وجعلت عملتها اليوان قابلة للتحويل، فسيكون في الإمكان التحدث بعد أكثر من عشرة أعوام عن ظهور عملة احتياط جديدة ستحتل مكانها تدريجياً. أما خلال العقد الحالي، فسيبقى الدولار، على الأرجح، عملة أساسية متداولة عالمياً، وتليها اليورو.

- لوحظ من العرض السابق حدوث تضارب في مواقف الدول نفسها (روسيا والصين) حيال اقتراحات إحلال نظام نقدي يحل محل الدولار كعلة الاحتياطي النقدي الدولي؛ فقد دعت روسيا إلى عقد مؤتمر دولي لبحث إصدار عملة عالمية موحّدة بدلاً من الدولار الأمريكي. وأشار النائب الأول لوزير الخارجية الروسي أندريه دينيسوف، في تصريحات له، إلى أنه لم يتم بحث توقيت ومكان عقد مؤتمر كهذا بعد.

وقال إنه لا يرى حاجة إلى هذه العملة، موضحاً أن سبب رفضه لهذه الفكرة هو "أن الدولار قوي حالياً، وأن المستثمرين يعتبرون الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم، وصاحبة النظام السياسي الأكثر استقراراً".

- الدعوة إلى إصلاح النظام المالي الدولي إصلاحاً جذرياً وليس إصلاحاً لنظام بريتون وودز القديم، ورغم تواضع نتائج قمة العشرين التي عقدت في ٢٠٠٨/١١/١٥، إلا أن هناك من يعتقد أنها مهدت الطريق لمتابعة اجتماعات تبحث في هيكلة مؤسسات النظام المالي الدولي.

- خاصة وأن مجموعة العشرين تمثل حوالى ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي العالمي، وأضيف القول إن المشكلة الرئيسية تتعلق بالحاكمية العالمية (Global Governance)، وتمّت صياغة إصلاحات كبرى في الحاكمية الدولية[١٣].

- لوحظ ضعف أداء مجموعة العشرين الذين اتفقوا على عدم تقييد التجارة الدولية والاستثمار.

- ولكن بعد الاجتماع الأول بيومين قالت الحكومة الروسية إنها سترفع الرسوم على الواردات من السيارات وفي ١١/١٨ قررت الهند فرض ضريبة بنسبة ٥ بالمئة على عدد من منتجات الحديد والصلب[١٤].

- اتفق المجتمعون على توسيع المشاركة في تنظيم الرقابة المالية العالمية.

[13] Global governance, **Goodbye G7**, **hello G2**, WASHINGTON | Nov 20th 2008, From The Economist print edition DC

[14] Ibid

– استمر الحديث عن إصلاح صندوق النقد الدولي لأكثر من ٤ سنوات دون جدوى، لذلك يجب إجراء إصلاحات شاملة لدى كل من الصندوق والبنك الدولي[١٥].

٣– مستقبل عملة الاحتياطي النقدي الدولي

نتيجة لانعكاسات وتداعيات الأزمة المالية الدولية، خاصة على الدولار الأمريكي، وتفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأمريكي، المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، وتصاعد حجم المديونية الأمريكية الخارجية، وتهاوي قيمة الدولار الأمريكي، وما ترتب على ذلك من أضرار فادحة أصابت اقتصادات الدول المرتبطة عملتها بالدولار، وانخفاض قيمة محافظها المالية الموظفة بالدولار الأمريكي؛ انطلق العديد من الدعوات على مستوى القيادات السياسية والمالية (كالصين وروسيا وفرنسا) بالحاجة إلى خلق عملة أو عدة عملات لنظام الاحتياطي النقدي الدولي، وانطلقت هذه الدعوات من روسيا والصين وفنزويلا، وواجهت معارضة شديدة ومعلنة من الرئيس الأمريكي أوباما. ولوحظ تراجع هذه الدعوات مشيرة إلى أن خلق نظام جديد لعملات الاحتياطي النقدي الدولي ستستغرق بعض الوقت يصل إلى عشر سنوات.

كما بدأ العديد من الدول في أمريكا اللاتينية وآسيا التخلي عن الدولار كوسيلة الدفع لتمويل تجارتها الخارجية، كالبرازيل التي لجأت إلى استخدام اليوان الصيني في تجارتها مع الصين، وتنويع العملات التي توظف فيها أرصدتها من الاحتياطي، بينما لجأت بعض الدول إلى تغيير نظامها النقدي المرتبط بالدولار وسعت إلى ربط عملتها بسلة من العملات كالكويت.

وتراوحت المقترحات المتعلقة بالنظام البديل حول التفكير في عدد من العملات المستنده إلى اقتصادات قوية كالصين (اليوان) واليورو الأوروبي، واعتماد سلة من العملات القوية؛ وفي رأينا، إن التفكير في هذه المسألة سيستمر ضمن الإطار الفكري المتجه لبلورة معالم نظام نقدي ومالي وتجاري دولي جديد أكثر استقراراً وعدالة ومتحرراً من هيمنة الدولار الأمريكي.

٤– تقييم دور لجنة الثمانية ولجنة العشرين

أ– تقييم دور لجنة الثمانية

قمة أكويلا: وعود أغنياء لا تلبي طموحات الفقراء

(١) ترقّب العالم على مدار ثلاثة أيام نتائج اجتماعات مجموعة الثماني الكبار في مدينة أكويلا الإيطالية خلال الفترة ٨–١٠ تموز/يوليو (٢٠٠٩)، التي شاركت فيها كذلك مجموعة الخمس للاقتصادات

[15] Ibid

الصاعدة، وممثلون عن دول أفريقية وآسيوية وعن المؤسسات الدولية، وذلك لبحث سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية.

(٢) توصل قادة الثماني الكبار وقادة مجموعة الخمس للاقتصادات الصاعدة في اجتماعات القمة في أكويلا الإيطالية لمدة ثلاثة أيام، إلى أنه على الرغم من بوادر الانتعاش في أسواق الأسهم وتحسن ثقة الأعمال والمستهلكين، فإن الكلام حول تعافي الاقتصاد أمر سابق لأوانه.

وأكد القادة أنهم سيولون اهتماماً لبرامج التحفيز، حتى يتم التحقق من تعافي الاقتصاد، واتفقوا على وضع برنامج إطاري لتحديد المبادئ المشتركة وأسس السلوك الاقتصادي وضرورة إعادة هيكلة المؤسسات المالية العالمية[١٦].

(٣) أعلن الرئيس الروسي دميتري مدفيديف في مؤتمره الصحفي المنعقد في ختام قمة مجموعة "الثماني الكبار" في أكويلا يوم ١٠ تموز/يوليو أن جميع المشاركين في القمة خلصوا إلى استنتاج مفاده أن الخروج من الأزمة والنمو في الاقتصاد العالمي لن يتحققا إلا بالجهود المشتركة. كما أكد المشاركون في القمة التزامهم بقرارات قمتي مجموعة "العشرين" اللتين عقدتا سابقاً في لندن وواشنطن.

وقال مدفيديف أيضاً: "لقد أشار الجميع إلى الأمور الإيجابية التي تلاحظ في الاقتصاد العالمي.."، لكن "لا يجوز الإخلاد إلى الهدوء والطمأنينة. فما زال غير واضح ما إذا اجتزنا ذروة الانحدار" مشيراً إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية قد تركت بصماتها في عملنا كله في القمة.

الاتجاهات الثلاثة لتطوير لجنة "الثماني"

ويعتقد الرئيس مدفيديف أن من الواجب أن تتطور مجموعة "الثماني" في ثلاثة اتجاهات أساسية:

الأول هو "تعزيز القاعدة القانونية للتعاون الدولي، وهو ما ندعو إليه دوماً، لأنه بدون تحديد الأطر القانونية لن يتم التعاون بيننا".

أما الاتجاه **الثاني**، "فهو إصلاح المؤسسات المالية، ولدى الضرورة استحداث أخرى جديدة.

وبحسب قوله، فإن هناك حاجة ليست إلى إصلاح المؤسسات المالية فقط، وإنما إلى تحديث المنظمات السياسية الدولية، مثل هيئة الأمم المتحدة.

وتابع الرئيس الروسي قائلاً إن من الضروري لغرض مواصلة النشاط الفعال لمجموعة "الثماني"، أن يتغير أسلوب التفكير. وأكد مدفيديف قائلاً: "ولربما هو أحد أهم الاتجاهات – إصلاح الوعي ذاته والتخلي عن الأفكار المقولبة التي هيمنت في المؤسسة العالمية في الأعوام الأخيرة".

[16] **قمة اكويلا: وعود أغنياء لا تلبي طموحات الفقراء** http://rtarabic.com/news_all_biz/31692

ب- دور لجنة العشرين في إصلاح النظام المالي الدولي

(١) حققت مجموعة العشرين في اجتماعاتها الأخيرة في بيتسبرغ في الولايات المتحدة (الجمعة ٢٠٠٩/٩/٢٥) ولمدة يومين، تحولاً رئيسياً في قيادة النظام الاقتصادي والمالي الدولي من مجموعة الثمانية التي تضم فقط الدول الغنية (بريطانيا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، روسيا والولايات المتحدة)، إلى مجموعة العشرين التي تضم الدول الغنية والدول الصاعده بقوة، حيث باتت مجموعة العشرين المرجعية الرئيسية لقيادة النظام الاقتصادي الدولي، خاصة وأن مجموعة العشرين تمثل حوالى ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي العالمي، وهناك من يعتقد أنها مهدت الطريق لمتابعة اجتماعات تبحث في هيكلة مؤسسات النظام المالي الدولي. ونجحت الدول الصاعدة في الحصول على مبدأ زيادة حصتها في صندوق النقد الدولي بنسبة لا تقل عن ٥ بالمئة، بالإضافة إلى دورها في رصد ومتابعة تطورات الاقتصاد الدولي يقطاعاته المالية والتجارية[١٧].

(٢) وفي خطاب له بعنوان "ماذا بعد الأزمة؟"، أعلن رئيس البنك الدولي عن تقييمه للواقع الجديد حول دور لجنة العشرين في صياغة النظام الدولي الجديد، حيث قال زوليك:

"مما لا شك فيه أن استعراض الأقران للإطار الجديد الخاص بتحقيق نمو قوي وقابل للاستمرار ومتوازن، الذي تم الاتفاق عليه أثناء مؤتمر قمة مجموعة العشرين في الأسبوع الماضي، يشكل بداية طيبة، لكنه سيتطلب مستوى جديداً من التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك وجود رغبة جديدة لأخذ نتائج الرصد العالمي على مأخذ الجد. وستتطلب آلية استعراض الأقران ضغطاً من الأقران"[١٨].

وأشار زوليك إلى أن من الأهمية كذلك ألا تنسى مجموعة العشرين تلك البلدان غير الجالسة على طاولة المفاوضات. حيث قال:

"ووفقاً لما تم الاتفاق عليه في بيتسبرغ في الأسبوع الماضي، ستصبح مجموعة العشرين المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي في ما بين البلدان الصناعية المتقدمة والقوى الصاعدة. لكن لا يمكنها أن تكون لجنة قائمة بذاتها. ومن غير الممكن كذلك تجاهل أصوات أكثر من ١٦٠ بلداً خارجه"[١٩].

---

[17] Business day.http://news.brisbanetimes.com.au/business، **Emerging nations big winners at G20**، September 26، 2009 - 3:44PM

[18] زوليك: **الأزمة الاقتصادية تعيد تشكيل علاقات القوة والنفوذ في العالم**، بيان صحفي رقم2010/085/EXT
dtheis@worldbank.org

[19] المصدر نفسه.

رابعاً: أسس إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي (الخلاصة)

١- بيان الحقائق الأساسية المتعلقة برؤية الإصلاح

أ- تعتبر الأزمة الحالية غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي المعاصر منذ الكساد العالمي خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث تسارع انتشارها عالمياً، وانعكست في تحويل مسار النمو الاقتصادي في الاتجاه الركودي، وانتشرت البطالة عالمياً، وازداد الفقر، وضعفت الموارد المالية المتاحة للبنك الدولي والدول الأخرى. وفي الوقت الذي لا تقدم فيه دروس وتجارب الأزمات حلولاً جاهزة لتتبع في مواجهة الأزمات، نظراً إلى خصوصية كل أزمة، لكن يستفاد من القواعد الأساسية الهامة في التصدي لمواجهة الأزمات بنجاح. وضمن هذا السياق، تحتل مسألة بلورة معالم للنظام الاقتصادي والمالي والتجاري الجديد دوراً مركزياً ومحدداً رئيسياً لبناء قاعدة انطلاق آمنة ومنيعة للاقتصاد الدولي.

ب- تشير تحليلاتنا السابقة إلى عدم مواءمة هيكليات وأداء مؤسسات النظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي للأهداف التي تضمنتها وثائق إنشائها، واتسمت هيكلياتها بعدم مواءمتها لتطلعات الدول النامية بشكل عام، والدول الفقيرة بشكل خاص. وفي ما يتعلق بالأزمات المالية، فشل صندوق النقد الدولي في إرساء أسس ومؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، على الرغم من أنه يتابع تطوير هذه المؤشرات، ولكنه في الوقت نفسه فشل في التنبؤ بالأزمات، وآخرها الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة؛ علماً بأن الجهود المبذولة تجاه بلورة نظام للإنذار المبكر للأزمات ينبغي أن تستمر، على أن يرافقها تعميم مرتكزات ومعالم هذا النظام بالنسبة إلى جميع الدول، والسعي الحثيث إلى تدريب كوادر هذه الدول على استيعاب جميع مكونات النظام.

وفشلت منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المالية والنقدية والتجارية في إقامة نظام يتسم بالعدالة والكفاءة، بدليل استشراء مشاكل الفقر والبطالة، على الرغم من عقود التنمية لدى الأمم المتحدة، واستراتيجيات التنمية الدولية.

٢- انطلاق الدعوات لإصلاح الأمم المتحدة

أ- مع تكرار الأزمات الأمنية والاقتصادية والمالية في النطاق العالمي، انطلق العديد من الدعوات في الأروقة الدولية إلى إعادة النظر في الأطر المؤسسية والقانونية الحاكمة لأنشطة الأمم المتحدة، التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من أجل بناء عالم جديد يسود فيه السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي، واعتُمد ميثاق الأمم المتحدة من خلال ثقل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

وشكلت الدوافع التالية المنطلق لهذه الدعوات التي وصلت إلى حد الإجماع الدولي على إصلاح الأمم المتحدة مع اختلاف الرؤى المتعلقة بأسس هذا الإصلاح:

(١) سطوة القرار الأمريكي والأوروبي على مختلف الشؤون العالمية والقضايا السياسية والأمنية (بدليل ما حدث في العراق)، والاقتصادية، والمالية، والنقدية (بدليل حدوث الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة التي اعتبرت من أعمق الأزمات التي شهدها عالمنا المعاصر منذ أزمة الكساد العالمي العظيم ١٩٢٩-١٩٣٣).

(٢) تتمع مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بحق الفيتو، الأمر الذي أدى إلى إفشال الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في مناطق العالم المختلفة، وحل القضايا الأمنية الساخنة حلاً عادلاً. ترتب على ذلك الدعوة إلى إعادة النظر في حق الفيتو في مجلس الأمن، وإعادة تنظيم أعمالة وفق ميثاق جديد.

(٣) الحاجة إلى إعادة النظر في الميثاق في ما يتعلق بالقواعد القانونية لأنشطة الجمعية العامة في اتجاه منحها صلاحيات فعالة لمعالجة مختلف القضاية السياسية والاجتماعية العالمية، وبشكل ينصف حقوق الدول النامية والدول الفقيرة، مع العلم بأن قرارات الجمعية العمومية تصدر بغالبية الثلثين وهناك اعتراض على إحالة العديد من هذة القرارات إلى مجلس الأمن للتصديق عليها ومواجهة الفيتو الأمريكي.

(٤) تولد رأي عام عربي بأن منظمة الأمم المتحدة غير مجدية في بحث مختلف القضايا العربية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، خاصة هيمنة علاقات التحالف الأمريكي الإسرائيلي الاستراتيجي على مواقفها وقراراتها.

لذلك كله، فإن إعادة النظر في الأمم المتحدة باتت ضرورية بإجماع جميع دول العالم، خاصة في ما يتعلق بمجلس الأمن والجمعية العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة[٢٠].

ب- ترافقت الأزمة المالية الدولية الراهنة مع سقوط مجموعة كبيرة من المصارف العملاقة حيث بلغت مجمل الخسائر لـ ١١ مصرفاً مبلغ ٦٧٦ مليار دولار خلال عام واحد (بين أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٧، وأيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨)، وهذه الخسارة تعادل ٥٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي بأكمله لعام ٢٠٠٦، ورغم تدخل البنك الفدرالي الأمريكي والبنوك الأوروبية الأخرى، ما تزال تداعيات الأزمة في نشاط لم تتراجع بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من الدور الهام الذي تقوم به مجموعة الدول العشرين، وبالإشارة إلى اجتماعها الأخير (خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩) في الولايات المتحدة، وما سبقه من اجتماعات. فلا بد من

٢٠ مقابلة تيليفزيون الجزيرة لرئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة علي عبد السلام التريكي **حول إصلاح الأمم المتحدة**، مساء الأحد ٢٠٠٩/١٠/٤ الساعة ٩:٣٠.

البحث عن نظام عالمي جديد يقوم على أسس أكثر منطقية وإنسانية واجتماعية، ويختلف عن النظام الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة بريتون وودز الأمريكية.

ج- ورغم أن الولايات المتحدة بعد هذه الأزمة قد شكلت مؤسسة كبرى متخصصة بشراء الديون الهالكة أو السيئة وإدارتها ومحاولة استرجاع ما يمكن منها، إضافة إلى ضخ ١٨٠ مليار دولار إضافة إلى (خطة بوش بمقدار ٧٠٠ مليار دولار) المترافقة مع أموال مضخوخة من قبل البنوك الأوروبية أيضاً، التي تتجاوز بمجموعها ٥،٢ تريليون دولار؛ فإنها برأينا لو أنفقت على معالجة (الفقر والجهل والمرض) في العالم بأكمله، لكانت كافية لاستئصالها. وبالعودة إلى التفاصيل، بحسب ما ذكرته مجلة **الاقتصاد والأعمال** لشهر تشرين الأول/أكتوبر، العدد ٣٤٦، صفحة ٥٦؛ إن الانخفاض في القيمة السوقية لأكبر المصارف الأمريكية، كانت كما يلي، وبمليارات الدولارات الأمريكية:

(المجموعة الأمريكية الدولية ١٤٨ - مجموعة سيتي غروب ١٣٩ - بنك أوف أمريكا ٨٦ - ليمان برازرز ٣٢ - أمريكان إكسبريس٣٠ - واشنطن ميو ماي ٦٤ - فريدي ماك ٤١ - ميريل لينش ٤٠ - غولد مان ساكس ٣٧ - مورغان ستانلي ٣٣).

هذه الخسائر لبعض المصارف العملاقة تستدعي التفكير العملي في الكيفية التي نعيد بها الاعتبار إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي الأول والثاني أي الزراعة والصناعة، على ألا يبقى الاقتصاد العالمي رهناً بالاقتصاد الورقي والإصدار الدولاري الذي زاد على القدرة الأمريكية الإنتاجية أو امتلاكها للذهب والاحتياطيات النقدية الدولية، ولا سيما أن بعض التقديرات تشير إلى أنها تطبع يومياً بحدود ٢ مليار دولار أي بحدود ٤،١ مليون دولار كل دقيقة.

كما إن الأعمال اللامسؤولة التي قامت بها هذه البنوك والإدارة الأمريكية، تعبر عن عدم المصداقية والشفافية واحترام العلاقات الدولية وخاصة النقدية والتجارية؛ وكدليل على ذلك، فإن هذه المشكلات اضطرت مركز التحقيقات الفدرالي الأمريكي (أف بي أي) إلى التحقيق مع أكثر من ٤٠ مسؤولاً في أكبر الشركات المفلسة، بسبب تلاعبهم وتزويرهم للحسابات ونتائج عمل شركاتهم. فهل يجب أن يبقى النظام المالي العالمي في أيدي فئة مغامرة حولت الأسواق العالمية وخاصة المالية منها إلى ما يشبه كازينوهات القمار[٢١]؟

كما حدث العديد من الأخطاء من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - وفق ما سبق بيانه - نتيجة سعيهما إلى تطبيق علاجات مقولبة ونمطية ولا تراعي ظروف مختلف الدول.

---

[21] حيان أحمد سلمان، **سقوط العمالقة واجتماع الدول العشرين**، صحيفة الثورة- اقتصاديات، الخميس ٢٠/١١/٢٠٠٨.

د- لذلك، فإن تتابع الأزمات المالية الدولية سابق الإشارة إليها، والفشل في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها هذه المؤسسات الدولية؛ تولد الحاجة الملحة إلى إعادة بناء وهيكلة كامل الأطر المؤسسية والقانونية والفنية للنظام الاقتصادي والمالي والنقدي الدولي.

هـ- وفي رأينا، فإن الأسس والمعايير التالية ينبغي أن تشكل منطلقات عملية لإحلال النظام المالي والاقتصادي الحالي، بخلق نظام جديد فعال يتمتع بحاكمية رشيدة وعدالة التمثيل للدول النامية والفقيرة ويحرر من الهيمنة الأمريكية الكارثية.

٣- الإطار المؤسسي

أ- إعادة تصميم مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي بحيث يتم إقامة بنيانها المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الاستقرار الاقتصادي العالمي، وامتلاك القدرة اللازمة، وتأمين الموارد المالية والبشرية المؤمنة برسالتها الجديدة. وهي مرتبطة كذلك بتحقيق أهداف الدول النامية (بما فيها الاقتصادات الصاعدة بسرعة) في التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتدعيم قدرات الدول النامية على التخطيط الاستراتيجي لمعالجة الاختلالات المالية والنقدية والتجارية الهيكلية وحل مشاكل الفقر والبطالة والتضخم لديها.

ب- والسعي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات واللجان الإقليمية التابعة لها لإقامة نظام اقتصادي ومالي ونقدي لعالم خالٍ من التلوث والأزمات، وتسود فيه روح العدالة والنزاهة والشفافية والأمن المعيشي والإنساني. ويتطلب تنفيذ هذا التصور ترجمة كل هذه الأهداف في الأطر القانونية الحاكمة لمؤسسات النظام الاقتصادي والمالي الدولي، وكذلك في البناء المؤسسي والتنظيمي والوظيفي لديها. كما يستلزم هذا التصور إيلاء أسس ومبادئ الحاكمية الرشيدة ونفاذ المبادئ المتعلقة بأخلاقيات العمل الدولي (International Ethics)، تجنيباً للعالم كافة أشكال الفساد والجشع والمضاربات المدمرة والاستغلال البشع للإنسان والدول الفقيرة.

ج- العمل على تحسين مستوى تمثيل الدول النامية والدول الصاعدة والدول الفقيرة في إدارة المؤسسات الدولية. لأن الاتجاهات السائدة لدى مجموعة العشرين، وإن أبدت استعدادها لتعزيز مستوى التمثيل لدى الدول الصاعدة، بما لايقل عن ٥ بالمئة من حقوق التصويت، إلا أن بقية الدول النامية والفقيرة ما زالت

مصالحها غير مهتم بها. وهو الأمر الذي أدركه رئيس البنك الدولي زوليك، كما توضّح في تصريحاته سابق الإشارة إليها.

د- بلورة أسس جديدة لقاعدة النظام النقدي الدولي، تأخذ في الاعتبار تجنب الاعتماد المفرط على الدولار، والاتجاه صوب اعتماد سلة من العملات القوية بحسب قوة الاقتصادات التي تنتمي إليها هذه العملات. وضمن هذا السياق، يمكن الإشارة إلى كل من اليورو الأوروبي، والين الياباني، والإسترليني البريطاني، واليوان الصيني. كما يمكن إعادة قراءة مشروع كينز، الذي سبق تقديمه، حول تأسيس نظام دولي للمدفوعات والمقاصة، من خلال إنشاء عملة دولية جديدة، وتأمين تسهيلات تمويلية تعاونية بين البنوك المركزية، لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها بعض الدول في موازين مدفوعاتها؛ والعمل على تطوير مشروعه وتحديثه بما يتوافق والاحتياجات الفعلية للنظام المقترح.

إنشاء وتعزيز آليات التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية من جهة، ومع المؤسسات الإقليمية من جهة أخرى.

٤- منهاج العمل والسياسات

أ- التخلي عن تقديس حرية السوق، وتعزيز الدور التنظيمي والرقابي للحكومة والمؤسسات الرقابية على القطاع المالي.

ب- تخلي المؤسسات المالية الدولية عن تقديم برامجها المقولبة لجميع الدول النامية والفقيرة، وتكييف برامجها ومقترحاتها مع الأخذ في الاعتبار الهياكل والإنجازات والأطر المؤسسية والقانونية السائده لدى تلك الدول ومرحلة التنمية ومحددات النمو لديها.

ج- وضع مجموعة من المعايير الأخلاقية في العمل المالي والتجاري الدولي والالتزام الفعلي بها.

د- إيلاء موضوع السياسات والمؤشرات المتعلقة بتجنب الأزمات والتصدي لمعالجتها بما في ذلك مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، الاهتمام الذي تستحقه، ومتابعة تطويرها وتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بها للدول النامية والفقيرة.

هـ منح الاستراتيجيات الإنمائية الدولية وعقود التنمية الصادرة عن الأمم المتحده ومنظماتها الاقتصادية والمالية الجدية اللازمة، والمتابعة الجدية لتنفيذها وتحقيق أهدافها ومتابعة تقييم أدائها وتوفير المخصصات اللازمة لتنفيذها.

و– العمل على إصلاح النظام الكلي للأمم المتحدة بحيث تكون ممثلة لمصالح جميع الدول في ميثاقها وبنائها المؤسسي، وتحريرها من سطوة التفوذ الأمريكي عليها، وتعزيز قدرتها عل حل مشاكل العالم السياسية والأمنية والاقتصادية بعدالة تنهي مرحلة الاستعمار المباشر وغير المباشر، وتتمتع بالقدرة والمصداقية على صياغة استراتيجيات فاعلة للتنمية الدولية في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وامتلاك القدرة على متابعة تنفيذها بنجاح.

الملاحظات والمصادر

(١) صندوق النقد الدولي، نشرة الصندوق الإلكترونية، ٦ أذار/مارس، ٢٠٠٩.

(٢) فؤاد حمدي بسيسو، "الأزمة المالية الدولية والفرصة المتاحة للاقتصادات العربية": ورقة عمل قدمت إلى ندوة "الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي"، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008/11/8 عمان – الأردن.

(٣) www.globalexchange.org/index.html.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) د. فؤاد حمدي بسيسو، "أفول نجم الدولار"، **الدستور** الأردنية، ٢/٧/ ٢٠٠٢والدستور الأردنية ٢٠٠٩/١/١٠.

(٦) حيان أحمد سليمان، صحيفة **الثورة** – اقتصاديات، "النظام النقدي العالمي بين الماضي والمستقبل"، الأربعاء ٢٠٠٨/١٢/٣.

(٧) أثناء مقابلة رئيس بنك الاحتياطي في نيويورك خلال عام ١٩٩٦، خلال فترة عمل الباحث الحالي كمحافظ لسلطة النقد الفلسطينية (بنك فلسطين المركزي)، قال له "لا تستمعوا إلى نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول عدم اقامة بنوك للتنمية وبنوك متخصصة مدعومة من الدولة وترك النشاط المالي والمصرفي لحرية السوق، فقد لجأنا في مرحلة سابقة في الولايات المتحدة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات المالية".

(٨) http://www.globalexchange.org/index.htlm.

(٩) World Bank، Policy Research Working Paper 4779، Lessons From World Bank Research on Financial Crises The World Bank Development Research Group. Novemebr 2008، WPS4779.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) http://rtarabic.com/news_all_biz/31025

(١٢) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/99F990BE-841D-49D0-AEE2-E3C5394193DE.htm

(١٣) Global governance، Goodbye G7، hello G20، Nov 20th 2008، WASHINGTON DC From The Economist print edition

(١٤) Ibid

(١٥) Ibid

(١٦) http://rtarabic.com/news_all_biz/31692 قمة أكويلا: وعود أغنياء لا تلبي طموحـــات الفقراء.

(١٧) "The Return of Nationalism" Homeword، Economist، Feb.7th2009، P.9- 10.

(١٨) زوليك: "الأزمة الاقتصادية تعيد تشكيل علاقات القوة والنفوذ في العالم"، بيـــان صـــحفي رقـــم 2010/085/EXT dtheis@worldbank.org

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) مقابلة تلفزيون الجزيرة لرئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة علي عبد السلام التريكي، مساء الأحد ٢٠٠٩/١٠/٤، حول إصلاح الأمم المتحدة، الساعة ٩:٣٠.

(٢١) حيان أحمد سلمان، "سقوط العمالقة واجتماع الدول العشرين"، صحيفة **الثـــورة** – اقتـــصاديات، الخميس ٢٠٠٨/١١/٢٠.